اسم المصدر: الجزيرة

التاريخ: 24-07-2010 رقم العدد: 13813 رقم الصفحة: 11 مسلسل: 85 رقم القصاصة: 1

درس 17 نظامًا و38 اتفاقية ومعاهدة دولية وناقش 29 تقريرًا سنويًا لعدد من الجهات الحكومية

الشورى يتخذ 86 قرارًا في 42 جلسة عادية عقدها خلال أعمال سنته الثانية من الدورة الخامسة

د. الغامدي

آل الشيخ

الجزيرة - الرياض

أنجز مجلس الشورى منذ بدء أعمال جلساته العادية للسنة الثانية من الدورة الخامسة في 3-3-1431هـ حتى 30-7-1431هـ دراسة وبحث 71 موضوعا، تشتمل على تقارير الأداء السنوية، ومشروعات للأنظمة واللوائح، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، واتخذ المجلس بشأنها 86 قرارا تم رفعها إلى مقام خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله-.

وعقد المجلس في الفترة الماضية من أعمال سنته الثانية 42 جلسة عادية، درس خلالها 17 نظاما من الأنظمة واللوائح، وناقش 29 تقريرا من تقارير الأداء السنوية لعدد من الجهات والمؤسسات الحكومية، كما نظر المجلس في 38 من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومذكرات التفاهم والتعاون.

وأوضح معالي الأمين العام بالمجلس الدكتور محمد بن عبد الله الغامدي أن مجلس الشورى واصل بفضل الله تعالى خلال مسيرته في الأشهر الخمسة الماضية من أعمال سنته الثانية لدورته الخامسة دراسة مشروعات الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ومناقشة التقارير السنوية لأجهزة الدولة ومؤسساتها. مشيرا إلى أن المجلس تمكن عبر الحوار الراقي والفرص المتساوية التي يتيحها معالي رئيس المجلس للأعضاء في مناقشة الموضوعات كافة المطروحة على جدول الأعمال، في إطار معايير من الحرية والاحترام المتبادل، من دراسة الموضوعات وإصدار القرارات اللازمة بشأنها، وتقديم العديد من المقترحات بما أهّله للقيام بدور فاعل ومؤثر في معالجة بعض القضايا الحيوية في المجتمع، وأيضا مراقبة أداء الجهات الحكومية سعيا للرفع من أدائها وتحسين خدماتها.

وأبان معاليه أن من القرارات المهمة التي اتخذها المجلس منذ بداية أعمال سنته الثانية موافقته على الخطة العامة للتنمية التاسعة التي تغطي الفترة (1431-1432هـ - 1435-1436هـ)؛ نظرا لما تتضمنه الخطة من أولويات ومحاور رئيسية وخطط تشغيلية تهدف إلى ترسيخ قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالمملكة، وتعزز التنمية المتوازنة بين المناطق ومواصلة الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين. لافتا إلى أن المجلس أولى موضوع الخطة العامة للتنمية عنايته إيمانا بأهمية هذه الخطط التنموية لانعكاسها على مسيرة بالبلاد الحضارية والتنموية.

وشهدت مداولات المجلس للخطة العامة للتنمية التي نوقشت في جلستين تفاعلا من أعضائه بإبداء مرئياتهم ومداخلاتهم حيالها بواقع 35 مداخلة كانت تتضمن في مجملها مساحة من التطلعات والرؤى والملاحظات والنقد الهادف المبني على دراسة معمقة وقراءة دقيقة للخطة وأهدافها وإمكانيات التطبيق على أرض الواقع.

وبيّن معالي الدكتور الغامدي أن من الموضوعات المهمة، التي بحثها المجلس مؤخرا وبصدد البت فيها قريبا، التقرير المقدم من لجنة الشؤون المالية بشأن تباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء بشأن أنظمة التمويل (نظام التمويل العقاري، نظام مراقبة شركات التمويل، نظام الإيجار التمويلي، نظام الرهن العقاري المسجل)، وكذلك تعديل بعض مواد نظام السوق المالية وفقا للمادة (17) من نظام مجلس الشورى، الذي طرح للمناقشة خلال الجلسة العادية الأربعين التي عقدت قبل أسبوعين، وتم تكوين فريق عمل ضم ستة من أعضاء المجلس، وبدأ عمله بعقد 12 اجتماعا بهدف دراسة موضوع التباين من جميع جوانبه بشكل دقيق وعاجل لإتمام وإعداد المرئيات لعرضها أمام لجنة الشؤون المالية.

وفي سياق الموضوعات التي ناقشها المجلس في السنة الثانية من أعماله وأصدر بشأنها قرارات موافقته على عدد من مشروعات الأنظمة واللوائح والاستراتيجيات، يبرز منها الموافقة على مشروع نظام إيرادات الدولة، ومشروع نظام المقيمين المعتمدين، واستراتيجية الرعاية الصحية في المملكة، ومشروع لائحة المسؤوليات والغرامات الخاصة بمنع التدخين داخل المطارات، ومشروع اللائحة التنظيمية للجنة الوطنية لسلامة المرور واقتراح إنشاء جمعية الملك فهد للسلامة، ومشروع نظام إدارة النفايات الصلبة، الذي يهدف إلى وضع إطار متكامل يعالج مستقبل تراكم النفايات وانعكاس ذلك على البيئة والصحة العامة، ومشروع استراتيجية النقل التي تتضمن ستة أهداف رئيسية وتحدد الرؤية المستقبلية لقطاع النقل، بهدف توفير قطاع متكامل لمواكبة احتياجات المملكة المستقبلية يتميز بالسلامة والفعالية والكفاية والتطور التقني، ومشروع نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية الذي يهدف إلى وضع الأسس العامة والضوابط اللازمة في مجالات البحوث في ضوء الأخلاقيات المهنية المرعية بما لا يتعارض مع الضوابط الشرعية، ومشروع تنظيم جائزة خادم الحرمين الشريفين للمخترعين والموهوبين، ومشروع نظام عقوبات إفشاء الوثائق والمعلومات السرية الذي يقع في 13 مادة تمثل قاعدة صلبة يتم الاستناد إليها في إصدار العقوبات بحق من يقوم بإفشاء الوثائق السرية في الدولة، حيث ناقشه المجلس على مدى ثلاث جلسات شهدت 74 مداخلة.

وعلى صعيد المعاهدات والاتفاقيات الدولية وافق المجلس على النظام الأساسي لمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما وافق على طلب انضمام المملكة العربية السعودية إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك

اسم المصدر: الجزيرة
التاريخ: 24-07-2010 رقم العدد: 13813 رقم الصفحة: 11 مسلسل: 85 رقم القصاصة: 2

الأطفال في النزاعات المسلحة، وطلب الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وطلب تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وطلب المصادقة على مشروع قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وإعادة دراسة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ضوء ما تضمنته الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تم إقرارها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (43) وتاريخ 1-2-1428هـ والموافقة على طلب انضمام المملكة العربية السعودية ممثلة في الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس إلى عضوية المكتب الدولي للموازين والمقاييس من خلال الانضمام إلى اتفاقية المتر بجانب موافقة المجلس على العديد من مذكرات التفاهم والتعاون والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، كما ناقش وأقرّ جُملة من تقارير الأداء السنوية للعديد من الجهات والمؤسسات الحكومية.

ويدرس المجلس بجانب ذلك عددا من المقترحات، يبرز منها مقترح إلغاء الفقرة (ج) من المادة الثالثة من لائحة الترقيات من نظام الخدمة المدنية، ومقترح لتعديل رسوم تأشيرات الاستقدام بموجب المادة (23) من نظام مجلس الشورى، حيث وافق المجلس على ملاءمة دراستهما ووجّه معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بتشكيل لجنتين خاصتين لذلك، واقتراح الهيئة السعودية للمهندسين ومجلس الغرف التجارية الصناعية المتضمن إلزام جميع المهندسين المصممين والمشرفين بالتأمين، إضافة إلى جملة من المقترحات المقدمة.

وثمّن معالي الأمين العام ما ساد تحت قبة المجلس من نقاش وحوار شوري شفاف هدفه مصلحة الوطن، تمثل في الاستماع إلى الرأي والرأي الآخر الذي يكفله نظام مجلس الشورى وقواعد العمل الداخلية التي تتيح لأعضاء المجلس المناقشة وطرح الآراء بكل شفافية في ممارسة شورية راقية بما يسهم في ترشيد القرارات التي تصدر عن المجلس.

وأكد أن حجم التطلعات والآمال والطموحات التي ينشدها ولاة الأمر والمواطنون يتواكب مع ذلك القدر من المقومات والنجاحات التي حققها وما زال يحققها المجلس.